



افتتاح حديقة مدينة عيسى بمجمع 809 بعد استكمال أعمال التطوير وإعادة التأهيل

افتتح المهندس الشيخ محمد بن أحمد آل خليفة وكيل الوزارة لشؤون البلديات في وزارة شؤون البلديات والزراعة حديقة مدينة عيسى بمجمع 809، بعد الانتهاء من أعمال تطويرها وتأهيل مرافقها، وذلك بحضور الدكتورة مريم صالح الظاعن عضو مجلس النواب ممثلة المنطقة، وعبدالله إبراهيم عبداللطيف رئيس مجلس بلدي المنطقة الجنوبية، والمهندس عيسى عبدالرحمن البوعينين مدير عام بلدية المنطقة الجنوبية، ومبارك فرج عضو الدائرة الثانية بمجلس بلدي المنطقة الجنوبية، وعدد من المسؤولين وعدد من أهالي المنطقة.

وبهذه المناسبة أكد المهندس الشيخ محمد بن أحمد آل خليفة أن افتتاح حديقة مدينة عيسى بمجمع 809 يأتي في إطار جهود وزارة شؤون البلديات والزراعة المستمرة لتطوير الحدائق والمرافق العامة في مختلف مناطق مملكة البحرين والتوسع في المساحات الخضراء والتشجير، بما يعزز الاستدامة البيئية ويراعي احتياجات مختلف الفئات العمرية، ويسهم في رفع مستوى الخدمات والمرافق العامة.

وأشار إلى أن المشروع يمثل إضافة للمرافق الترفيهية والخدمية في المحافظة الجنوبية، حيث تمتد الحديقة على مساحة إجمالية تبلغ 7551 متراً مربعاً، وتضم ممشى، ومنطقة مخصصة لألعاب الأطفال مظللة مع أرضيات مطاطية بمساحة 430 متراً مربعاً، إلى جانب مساحات خضراء وتشجير تغطي 4038 متراً مربعاً، شملت زراعة 210 أشجار، فضلاً عن توفير 40 موقفاً للسيارات مع توفير مواقف لذوي الهمم لخدمة مرتادي الحديقة.

وأشاد المهندس الشيخ محمد بن أحمد آل خليفة بالتعاون والتنسيق المستمر بين الوزارة والمجالس البلدية، مؤكداً أهمية هذه الشراكة في تحديد أولويات المشاريع الخدمية والاستجابة لاحتياجات الأهالي، بما يسهم في تطوير المناطق السكنية وتحسين مستوى الخدمات البلدية المقدمة.

من جانبه، أعرب عبدالله إبراهيم عبداللطيف رئيس مجلس بلدي المنطقة الجنوبية عن تقديره لجهود وزارة شؤون البلديات والزراعة في تطوير حديقة مدينة عيسى بمجمع 809، مؤكداً أن افتتاحها يمثل استجابة لتطلعات أهالي المنطقة، وإضافة مهمة للمرافق العامة التي تخدم المواطنين والمقيمين.

وأشاد بالتصميم الجديد للحديقة وما يتضمنه من مساحات خضراء ومرافق ترفيهية وممرات للمشاة، إلى جانب توفير مواقف للسيارات وتسهيل وصول الزوار، مؤكداً حرص المجلس البلدي على مواصلة التعاون مع الوزارة لتنفيذ المشاريع التي تلبي احتياجات الأهالي وتسهم في تعزيز المناطق السكنية.

بدوره، أكد المهندس عيسى عبدالرحمن البوعينين مدير عام بلدية المنطقة الجنوبية أن مشروع تطوير الحديقة يأتي ضمن جهود البلدية لتأهيل وتحديث المرافق العامة، موضحاً أن أعمال التطوير شملت إعادة تنظيم المساحات الداخلية، وتوفير مرافق ترفيهية للأطفال وممرات للمشاة، والتوسع في التشجير والمسطحات الخضراء، بما يعزز الاستخدام الأمثل لمساحة الحديقة ويوفر بيئة مناسبة للعائلات. وأشار إلى أن البلدية تحرص على مراعاة الجوانب الجمالية والبيئية والوظيفية في تنفيذ مشاريع الحدائق، إلى جانب الاهتمام بأعمال الصيانة والمحافظة على المرافق، بما يضمن استدامتها واستفادة الأهالي منها على المدى الطويل.

من جهته، أكد مبارك فرج عضو الدائرة الثانية بمجلس بلدي المنطقة الجنوبية أن افتتاح الحديقة يشكل إضافة خدمية وترفيهية مهمة لأهالي مجمع 809 والمناطق المجاورة، ويسهم في توفير مساحات آمنة لممارسة الأنشطة الترفيهية والرياضية. وثمّن جهود وزارة شؤون البلديات والزراعة وبلدية المنطقة الجنوبية في إنجاز المشروع، مشيداً بالتعاون القائم مع المجلس البلدي ومتابعة احتياجات الأهالي، مؤكداً أهمية مواصلة تنفيذ المشاريع التطويرية التي تعزز جودة الخدمات والمرافق العامة في مختلف مناطق المحافظة الجنوبية.

د. فخرو بمناسبة اليوم العالمي للطفولة:

أطفالنا محور أساسي في التنمية المستدامة.. ونسعى إلى تنمية الطفولة في جميع المجالات

أكد الدكتور حسن بن عبدالله فخرو رئيس مجلس إدارة الجمعية البحرينية لتنمية الطفولة أن أطفال البحرين يمثلون محوراً أساسياً في مسيرة التنمية المستدامة، مشدداً على حرص الجمعية على تعزيز حقوق الطفل ورعاية نموه في مختلف المجالات، وتنمية قدراته ومواهبه، وتهيئة البيئة المناسبة التي تضمن له النشأة السليمة والمشاركة الفاعلة في بناء المستقبل.

وقال فخرو، بمناسبة اليوم العالمي للطفولة الذي يصادف العشرين من نوفمبر من كل عام، إن هذه المناسبة تمثل محطة سنوية لتجديد الالتزام بحماية الأطفال وتعزيز رفاههم النفسي والاجتماعي والتعليمي، وتوفير بيئة آمنة تضمن حمايتهم من مختلف أشكال الإساءة والإهمال والاستغلال، بما يكفل لهم النمو السليم وتحقيق تطلعاتهم.

وأشار إلى أن الاحتفاء هذا العام يتزامن مع الذكرى السابعة والثلاثين لاعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية حقوق الطفل عام 1989، وهي الاتفاقية الدولية الأبرز في مجال حماية حقوق الأطفال، التي انضمت إليها مملكة البحرين في 13 فبراير 1992.

وأكد أن الجمعية البحرينية لتنمية الطفولة، التي تأسست عام 1991، تضع مصلحة الطفل في مقدمة أولوياتها، وتعمل على صون حقوقه وكرامته وتأمين تنشئته تنشئة سليمة، من خلال برامج ومبادرات نوعية تستهدف الطفل والأسرة، وفي مقدمة هذه المبادرات تأسيس مركز الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود لتنمية السمع والنطق، الذي يعنى بتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة السمعية وفق الطريقة الكلامية، بما يساعد على دمجهم في المدارس النظامية والمجتمع.

وأضاف أن جهود الجمعية



○ د. حسن فخرو.

تشمل أيضاً احتضان المواهب وتنمية المهارات القيادية والإبداعية لدى الأطفال، من خلال مشروعات نوعية، من بينها «مهرجان الموسيقى للأطفال الموهوبين» و«مهرجان الخطابة باللغة الإنجليزية»، إلى جانب إصدار التقويم السنوي التوعوي وتنظيم المؤتمرات العلمية المتخصصة لمواكبة المستجدات والقضايا الحديثة المرتبطة بالطفولة.

وثمّن فخرو ما حققته مملكة البحرين من منجزات رائدة ومكانة متقدمة على المستويين الإقليمي والدولي في مجال رعاية الطفل وحماية حقوقه، بفضل الرؤية السامية والتوجيهات الكريمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، والمتابعة الحثيثة والدعم المستمر من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

وأوضح أن هذه الرعاية تجسدت في بناء منظومة تشريعية ومؤسسية متكاملة، شملت إصدار قانون الطفل، وقانون العدالة الإصلاحية للأطفال وحمايتهم من سوء المعاملة، وتشكيل اللجنة الوطنية للطفولة، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للطفولة وخطتها التنفيذية.

وشدد على حرص الجمعية على مواصلة تعزيز الشراكة والتعاون مع الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني، بما يحقق التكامل مع الجهود الوطنية، ويدعم المبادرات الرامية إلى الارتقاء بأوضاع الطفل البحريني وتنمية قدراته في مختلف المجالات.

ودعا فخرو مؤسسات المجتمع وأفراده إلى مواصلة العمل بروح المسؤولية المشتركة، والاستثمار في تعليم الأطفال وصحتهم وإبداعهم، وتوفير كل مقومات الأمان والرعاية لهم، مؤكداً أن الاستثمار في الطفولة هو استثمار في مستقبل الوطن، وأن الطفل سيظل محوراً أساسياً في مسيرة التنمية المستدامة.

واختتم بتأكيد أهمية أن ينعم أطفال البحرين والعالم بالأمن والسلام والرعاية، وأن تتوافر لهم الفرص التي تساعدهم على تحقيق أحلامهم وتطلعاتهم نحو مستقبل أكثر إشراقاً.

الرأي الثالث



شركات التوصيل.. وقانون «قراقوش»..!!

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

يُقال إن «قراقوش» كان يحكم بأحكام غريبة، لا يعرف فيها البريء من المذنب، فيُعاقب الجميع بذنب واحد، ويُغلق باب العقل ويُفتح باب التعسف.. ويبدو أن (بعض) شركات توصيل الطلبات قررت أن تبعث قراقوش من جديد، لكن هذه المرة بتطبيق وإشعار: «تم التسليم»..!!

فما إن لا يرد الزبون على الاتصال، لأي سبب كان، حتى يُوضع طعامه أو غرضه على باب المنزل، ويُترك لمصيره. سُرق؟ تلف؟ عبث به أحد؟ لا يهم.. المهم أن الشركة أنهت مهمتها، وألقت بالمسؤولية على صاحب الطلب، وكأن باب البيت أصبح مخزناً، والشارع أصبح حارساً.

هذه ليست خدمة توصيل، بل خدمة تخليص.. الشركة تأخذ أجرتها كاملة، والزبون يأخذ المخاطرة كاملة.. فإذا وصل الطلب سليماً، فهذا فضل من اللصوص أو القطط والكلاب الضالة الذين لم يمروا في تلك اللحظة، وإذا ضاع، فهذا ذنبك لأنك لم ترد.. والأخطر أن القرار لا يفرّق بين مقصّر متعمد يتكرر منه عدم الرد، وبين مواطن ملتزم كان منشغلا.. فهل أصبح لدى (بعض) شركات التوصيل قانون أعلى من قانون حماية المستهلك؟ ومن الذي منحها حق التشريع على أعتاب بيوتنا؟

ولننظر كيف تعاملت الدول الأخرى مع الحالة نفسها، من دون عقاب جماعي.. ففي كوريا وكندا إذا اختارت الشركة وضع الطرد أمام الباب وضاع، فالضياع على عاتقها، وصورة «تم التسليم» لا تسقط حق الزبون.. وفي بريطانيا والاتحاد الأوروبي، «التوصيل من دون تلامس» لا يتم إلا باختيار صريح من الزبون في التطبيق، ويُحدد فيه المكان الآمن، وإذا لم يختر الزبون ذلك، يعيد المندوب المحاولة، أو يعيد الطلب، أو يتركه في نقطة تسلم معتمدة، ولا يتركه في الشارع من تلقاء نفسه.. وفي أمريكا، تعتمد كبرى المنصات خيار «اتركه عند الباب» كخيار اختياري قابل للإلغاء، مع صورة إثبات ومحاولة اتصال موثقة، وإذا لم يتم التواصل، يُعاد الطلب أو يُعوّض الزبون.

نعم، هناك زبائن يتكرر منهم التأخر وعدم الرد، ويتسببون بخسارة للمندوب والشركة والمطعم، وهؤلاء يجب أن يُعالَجوا فردياً: إنذار، ثم تقييد الدفع المسبق، ثم قطع التعامل مع المقصّر المتعمد.. هذا هو العدل. أما أن يُفرض عقاب جماعي على الملتزم قبل المقصّر، فهذا خطأ لا ينبغي السكوت عنه.. إنه تجرؤ في غير محله، وإذا سكتنا عنه اليوم، ستتمادى تلك الشركات وغيرها غداً في تجاوزات أخرى على المستهلك.

أما المخاطر الأمنية، فهي ليست افتراضاً نظرياً.. طعام مكشوف أمام الباب في حرّ الصيف يفسد، ودواء يتلف، وطرد ثمين يُسرق في ثوان، ووجبة قد يُدسّ فيها شيء، أو يعبث بها طفلٌ أو حيوان، أو يلتقطها شخص بالخطأ فيدخل في مساءلة قانونية هو في غنى عنها.. ثم من يتحمل المسؤولية؟ الشركة ستقول: «أنت لم ترد».. والزبون سيقول: «أنا لم أتسلم».. وتضيع الحقيقة بين إشعار كاذب وباب مفتوح على الشارع.. والنتيجة الأخطر أن هذا القرار سيدفع الناس إلى عدم الدفع مسبقاً، وإلى فقدان الثقة بالمنصات كلها.. والتجارة الإلكترونية تقوم على الثقة، فإذا انهارت، خسر الجميع.

المطلوب ليس الدفاع عن الإهمال، بل معالجة السبب.. عالجوا الحالات التي تسببت بالمشكلة: مهلة انتظار معقولة وموثقة، محاولتا اتصال، رسالة نصية، إعادة جدولة، غرامة على المتعمد المثبت عليه التكرار، وحماية للمندوب من الانتظار الطويل من دون أن يدفع ثمن ذلك الزبون الملتزم.

المجلس الأعلى للبيئة يطور خدمة تجديد ترخيص استيراد وحدات التبريد والتكييف

في إطار الجهود الحكومية الرامية إلى مواصلة تطوير جودة الخدمات وإعادة هندستها طوّر المجلس الأعلى للبيئة خدمة تجديد ترخيص استيراد وحدات التبريد والتكييف، التي تتيح للمنشآت المرخصة تجديد الترخيص البيئي سنويًا وفقًا لاشتراطات المجلس لضمان استمرار الالتزام بالمعايير البيئية والسلامة.

وبموجب الخدمة المطوّرة أصبح تجديد التراخيص المستوفية للاشتراطات المعتمدة تلقائيًا، بعد أن كان يستغرق 20 يوم عمل. وشملت التحسينات تقليل المستندات المطلوبة بنسبة 50%، وتقليل اتفاقية مستوى الخدمة بنسبة 25% كحد أدنى، والتحول الإلكتروني للخدمات بنسبة 100%، إلى جانب تحسين واجهة وتجربة المستخدم وتبسيط الإجراءات، وتقديم الخدمة بشكل تلقائي، وتحسين الأنظمة المعمول بها، وتحويل استمارات التقديم إلى استمارات إلكترونية، وتوحيد معلومات الخدمات المنشورة في جميع القنوات.

وفي هذا السياق أكدت الأستاذة آمنة حمد الرميحي الرئيس التنفيذي للمجلس الأعلى للبيئة أن تطوير خدمة تجديد ترخيص استيراد وحدات التبريد والتكييف يتيح تجديد التراخيص المستوفية للاشتراطات بصورة تلقائية، ويقلل المستندات المطلوبة، بما يوفر الوقت والجهد على المنشآت ويدعم استمرارية أعمالها، مع الالتزام بالمعايير البيئية والتنظيمية المعتمدة.

وأوضحت الرميحي أن المجلس يواصل تطوير خدماته وتعزيز التحول الرقمي، بما يواكب الجهود الحكومية لرفع كفاءة الأداء وتحسين تجربة المستفيدين، مشيرةً إلى الحرص على تكامل الأنظمة وتحديث آليات العمل التنظيمي والرقابي، لدعم بيئة الأعمال وتعزيز الاستدامة البيئية.



«بلدي الجنوبية» يوصي بتطوير لوحات عناوين المنازل بمواد مقاومة للصدأ ورقائق عاكسة للضوء

كتب: محمد القصاص

وافق مجلس بلدي المنطقة الجنوبية بالإجماع على مخاطبة وزير شؤون البلديات والزراعة لتوجيه الجهات المعنية بدراسة إمكانية تطوير لوحات العناوين الخاصة بالمنازل والمساجد والمدارس والمرافق الحكومية، باستخدام مواد مقاومة للصدأ ورقائق عاكسة للضوء، بما يعزز وضوحها ويطيل عمرها الافتراضي.

جاء ذلك خلال الاجتماع الاعتيادي السادس للمجلس، ضمن دور الانعقاد الخامس من الدورة البلدية السادسة، برئاسة عبدالله إبراهيم عبداللطيف، حيث استعرض المجلس ردود الجهات المعنية على التوصيات السابقة، إلى جانب عدد من الموضوعات والمقترحات المدرجة على جدول الأعمال.

وقدم المقترح رئيس المجلس عبدالله إبراهيم عبداللطيف، بهدف تحديث لوحات العناوين الحالية واستبدال المواد التقليدية بأخرى أكثر قدرة على مقاومة العوامل الجوية، مثل الألمنيوم والفولاذ المقاوم للصدأ (ستانلس ستيل)، مع استخدام الرقائق العاكسة للضوء.

وأوضح أن هذه المواد من شأنها تحسين وضوح أرقام المنازل والعناوين ليلاً ونهاراً، إذ تساعد الرقائق العاكسة على إعادة توجيه الضوء الصادر عن مصابيح السيارات نحو السائق، بما يسهل التعرف على المواقع والوصول إليها بصورة أسرع.

وأشار إلى أن اللوحات الحالية تتعرض بمرور الوقت للبهتان والتلف بفعل الظروف المناخية، ما يصعّب قراءة أرقامها، وخصوصاً خلال الفترة المسائية، وقد يؤثر في سرعة وصول سيارات الإسعاف وخدمات التوصيل وغيرها من الجهات إلى المواقع المطلوبة.

ولفت المقترح إلى أهمية الاستفادة من المواصفات الفنية المعتمدة في اللوحات الإرشادية المرورية، التي تتميز بمقاومتها للعوامل الجوية وقدرتها على الاحتفاظ بوضوحها فترات طويلة، مؤكداً أن تطوير لوحات العناوين يسهم كذلك في تحسين المظهر الحضاري للمدن وتوحيد هويتها البصرية. واقترح تنفيذ تجربة أولية في إحدى مناطق المحافظة الجنوبية، مثل الرفاع أو عسكر أو أحد المشاريع الإسكانية الجديدة، على أن تخضع للتقييم تمهيداً للنظر في إمكانية تعميمها على بقية محافظات المملكة حال نجاحها. وشهد الاجتماع عرضاً مرئياً قدمه مختصون من قسم التصميم والتخطيط بوزارة شؤون البلديات والزراعة بشأن الدليل الهندسي للتشجير، إلى جانب عرض قدمه مختصون من وزارة الصناعة والتجارة حول الاشتراطات والمواصفات الفنية الواجب توافرها في لوحات الأسماء التجارية.

كما ناقش المجلس طلب الإحاطة بشأن الاشتراطات البلدية وإجراءات الموافقة على فتح المحلات التجارية، وطلب السؤال المتعلق بعقد صهاريج ري المزروعات في المنطقة الجنوبية.

